منتدى المنافسة العربي السادس

29-28 أيار/مايو 2025

بغداد، العراق

المحتويات

خلفية 2
مواضيع النقاش 3
1. الكلمات الافتتاحية 3
2. الجلسة الخاصة: الشباب العربي في المنافسة 4
3. الجلسة الأولى: الدمج والاستحواذ: التحديات والفرص في إنفاذ قوانين المنافسة 4
4. الجلسة الثانية: التضافر والتعاون دراسات السوق – دورها في تعزيز إنفاذ قوانين المنافسة في المنطقة العربية 5
5. الجلسة الثالثة: المعايير وأعباء الإثبات في قضايا قوانين المنافسة 6
6. الجلسة الرابعة: تعزيز إنفاذ قوانين المنافسة ضد إساءة استغلال الوضع المهيمن – تطوير الأُطُر القانونية وأدوات التحقيق 8
ختام المنتدى 10
1. الجلسة الختامية 10
2. الملاحظات الختامية والرؤية المستقبلية 11
الملحق 12
جدول الاعمال 12

خلفية

انطلقت أعمال منتدى المنافسة العربي السادس يوم الأربعاء الموافق 28 أيار/مايو 2025 في العاصمة العراقية بغداد، بتنظيم مشترك بين لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD) ، وبالشراكة مع مجلس شؤون المنافسة ومنع الاحتكار في جمهورية العراق.

افتُتح المنتدى بكلمات رسمية بحضور رفيع المستوى شمل كل من السيدة رولا دشتي، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للإسكوا، والسيدة ريبيكا غرينسبان، الأمينة العامة للأونكتاد، والسيد بونوا كوريه، رئيس لجنة المنافسة في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والسيد أحمد يونس قاسم، رئيس مجلس شؤون المنافسة العراقي، إلى جانب ممثل دولة رئيس الوزراء في العراق، السيد علي المرزوقي.

حمل المنتدى شعار "إنفاذ قوانين المنافسة في المنطقة العربية"، وسعى إلى تسليط الضوء على سبل تعزيز فعالية تطبيق هذه القوانين، وتبادل الخبرات بشأن التحديات والإثباتات القانونية، وإساءة استخدام الوضع المهيمن، ومراقبة عمليات الدمج والاستحواذ، ودور دراسات السوق في إنفاذ القانون.

امتد المنتدى على مدار يومين، وضمّ ممثلين عن هيئات المنافسة من الدول العربية، بالإضافة إلى خبراء وأكاديميين وممثلي منظمات إقليمية ودولية. كما شهد المنتدى مشاركة طلاب جامعيين من العراق ضمن جلسة خاصة مخصصة للشباب، تخلّلها تقديم دراسات حالة وتوزيع جوائز في إطار تحدي المنافسة الطلابي. استقطب المنتدى أيضًا اهتمامًا كبيرًا من الجهات الراعية وحضورًا لافتًا للمؤثرين، وهو ما لاحظه المشاركون وتم تعزيزه من خلال التغطية على وسائل التواصل الاجتماعي.

يشكّل هذا المنتدى استمرارًا لمنصة التعاون والتعلّم المشترك التي أرستها الإسكوا وشركاؤها منذ عام 2020، في سبيل دعم أطر المنافسة وتحسين بيئة الأعمال في الدول الأعضاء.

مواضيع النقاش

***ملاحظة: جميع العروض لمنتدى المنافسة العربي السادس موجودة على: موقع المنتدى**

1. الكلمات الافتتاحية

في كلمته الافتتاحية، عبّر السيد أحمد يونس قاسم، رئيس مجلس شؤون المنافسة ومنع الاحتكار في العراق، عن اعتزازه باستضافة المنتدى في بغداد، مؤكداً أن قضايا المنافسة أصبحت ضرورة اقتصادية لا غنى عنها لتعزيز النمو، وتحقيق العدالة، وحماية المستهلك. وأشار إلى أهمية تطوير أطر قانونية فعّالة، وتكامل الجهود بين الدول العربية، داعياً إلى الخروج بمبادرات عملية تشمل التدريب المتخصص، وتبادل البيانات، والتنسيق المشترك لمواجهة التحديات الإقليمية، خصوصًا ما يتعلق بالاندماجات الكبرى والممارسات المناهضة للمنافسة. كما أكد التزام العراق بربط تحسين المنافسة بمسارات الإصلاح الاقتصادي الشامل.

أما السيد علي المرزوقي، ممثل دولة رئيس مجلس الوزراء في جمهورية العراق، فقد شدد على أهمية انعقاد المنتدى في بغداد كدليل على التزام العراق بتعزيز بيئة اقتصادية تنافسية بالتعاون مع الشركاء الدوليين والإقليميين، مشيرًا إلى أن المنتدى يشكل منصة حيوية لتبادل المعرفة والخبرات حول سياسات المنافسة. واستعرض توجهات العراق نحو إصلاح بيئته الاقتصادية، مؤكداً على ضرورة المواءمة بين التشريعات العربية لمواكبة تحديات التحول الرقمي. كما دعا إلى مراجعة توصيات النسخ السابقة من المنتدى والبناء عليها لتعزيز فعالية إنفاذ قوانين المنافسة وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

من جهتها، رحّبت السيدة رولا دشتي، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للإسكوا، بانعقاد المنتدى في بغداد، معتبرة إياه فرصة استراتيجية لتعزيز الشفافية وتكافؤ الفرص في الأسواق العربية. وأكدت على أهمية التنسيق الإقليمي في التصدي للممارسات المناهضة للمنافسة، مشيرة إلى مساهمة الإسكوا في تطوير أدوات تحليلية وتشريعية تدعم العمل المؤسسي، منها البوابة العربية للتشريعات الاقتصادية والنشرة الإقليمية لسياسات المنافسة.

أما السيدة ريبيكا غرينسبان، الأمينة العامة للأونكتاد، فأشادت بالتقدم المحرز في المنطقة العربية في مجال المنافسة، وأكدت على ضرورة التكيف مع التحديات العالمية المتسارعة في الاقتصاد الرقمي، مشيرة إلى أن تعزيز سياسات المنافسة في البلدان النامية يمثل أولوية للأونكتاد. كما دعت إلى مشاركة فاعلة في مؤتمر الأمم المتحدة للمنافسة المرتقب في جنيف، لتعزيز التعاون العالمي ومشاركة التجارب.

اختتمت الجلسة بكلمة السيد بونوا كوريه، رئيس لجنة المنافسة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) ، شدد على الدور الحاسم لإنفاذ قوانين المنافسة بفعالية وتعزيز التوعية في تقوية سياسات المنافسة في المنطقة العربية. وبينما أقرّ بالتقدم المحرز في مراقبة عمليات الاندماج وأنشطة الإنفاذ، أشار إلى التحديات المستمرة، بما في ذلك محدودية الموارد، والاستثناءات القانونية الممنوحة للمؤسسات المملوكة للدولة ولبعض القطاعات الرئيسية، وغياب الاستقلالية لدى بعض الجهات. ودعا هيئات المنافسة العربية إلى

تعزيز تأثيرها ومصداقيتها، كما أشار إلى استمرار دعم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من خلال بناء القدرات، والتقييمات القانونية، والأدوات السياساتية.

2. الجلسة الخاصة: الشباب العربي في المنافسة

عقب الجلسة الافتتاحية مباشرة، انطلقت الجلسة الخاصة بتحدي المنافسة الطلابي، والتي نُظّمت بالتعاون بين الإسكوا ومجلس شؤون المنافسة في العراق، بمشاركة طلاب جامعيين من تخصّصات الاقتصاد والقانون وإدارة الأعمال. هدفت الجلسة إلى نشر ثقافة المنافسة في أوساط الشباب، وتعزيز معرفتهم وتفاعلهم مع قضايا إنفاذ قوانين المنافسة.

تنافس الطلاب من مختلف الجامعات العراقية من خلال تقديم دراسات حالة حول الدعوة إلى المنافسة، وتم تقييم الأوراق المتقدمة من قبل لجنة مؤلفة من خمسة خبراء. وبعد عرض موجز من قبل الفائزين، أُعلن عن فوز ورقتين سيتم نشرهما على الموقع الإلكتروني لمنتدى المنافسة العربي، إلى جانب السير الذاتية لأصحابهما. للمزيد من التفاصيل حول هذه الجلسة، إضغط هنا.

3. الجلسة الأولى: الدمج والاستحواذ: التحديات والفرص في إنفاذ قوانين المنافسة

بدأت الجلسة الأولى بعنوان "الدمج والاستحواذ – التحديات والفرص في إنفاذ قانون المنافسة" بكلمة افتتاحية من قبل **السيدة إكرام عبد العزيز، استشارية في مجلس شؤون المنافسة ومنع الاحتكار العراقي**، والتي تولّت مهام تيسير النقاش وتقديم المتحدثين.

بعدها استعرضت **ناتالي خالد، منسقة مشاريع المنافسة وحماية المستهلك في الإسكوا**، الاتجاهات العالمية والإقليمية في عمليات الدمج والاستحواذ، مشيرة إلى ازدياد أهميتها في المنطقة العربية، خصوصاً في دول مجلس التعاون الخليجي التي تستحوذ على الحصة الأكبر من هذه العمليات .كما قدّمت لمحة عن تقييم الأطر التشريعية والتنظيمية لصفقات الدمج في الدول العربية بناءً على تقرير الإسكوا (2023)، وسلطت الضوء على التباينات بين البلدان في مؤشرات التنظيم والإنفاذ، بالإضافة إلى الجهود المبذولة لتعزيز الاستقلالية واستخدام أدوات اقتصادية متقدمة. واختتمت بعرض دور الإسكوا في دعم الدول العربية في هذا المجال من خلال الدراسات، وبوابة التشريعات، وبناء القدرات الوطنية.

ثم قدّمت **أكاري ياماموتو-بونينفانت، مسؤولة قانونية، فرع سياسات المنافسة وحماية المستهلك في الأونكتاد**، عرضًا تناولت فيه التحديات التي تواجه الدول النامية في التعامل مع عمليات الاندماج العابرة للحدود، مثل الفجوة بين الشركات العالمية وسلطات المنافسة الوطنية، وضعف الموارد، وصعوبة تبادل المعلومات، واختلاف المعايير والإجراءات القانونية. كما ركزت على التحديات الجديدة في الاقتصاد الرقمي، بما في ذلك "الاستحواذات القاتلة" وعدم كفاية الأدوات التقليدية لتقييم عمليات الاستحواذ. واختتمت مداخلتها بالتأكيد على إمكانات التعاون الإقليمي من خلال أدوات القانون اللين والأدوات غير الملزِمة كسبيل للمضي قدمًا.

وفي مداخلته، ركّز **السيد أنطونيو كابوبيانكو، نائب رئيس قسم المنافسة، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية** (OECD) على تعقيدات وتحديات إدارة عمليات الاندماج عبر الحدود، بالإضافة إلى مصادر التباين في شروط المنافسة التي قد تعقّد عمليات الإخطار والموافقة. وأكد على الحاجة إلى تعزيز التعاون الإقليمي من أجل مواءمة الجداول الزمنية، وتعزيز تبادل المعلومات، ووضع عمليات مراجعة موحّدة. وأضاف أن تعزيز التعاون لا يسهم فقط في تسهيل مراجعة عمليات الاندماج، بل يساعد أيضًا في منع الشركات من استغلال الثغرات التنظيمية لتفادي الرقابة.

وقدّم **السيد بونيفاس ماكونغو، مدير المنافسة في مفوضية المنافسة للكوميسا**، عرضاً مفصلاً حول تنظيم عمليات الاندماج على المستوى الإقليمي في سوق الكوميسا، مشيراً إلى أهمية الرقابة الجماعية على عمليات الدمج التي تتعدى الحدود الوطنية. استعرض أبرز الممارسات التي اعتمدتها المفوضية لتسهيل عمليات التبليغ والتقييم، مشدداً على أهمية التعاون مع هيئات المنافسة الوطنية، وعرض بعض دراسات الحالة والتجارب التي أسفرت عن تدخلات تنظيمية ملموسة لحماية المنافسة في السوق المشتركة.

وكان العرض الختامي في هذه الجلسة من تقديم **السيد فرانسوا سوتي، الرئيس التنفيذي لشركة LRACG للاستشارات**، وقد تمحور العرض حول تجربة الاتحاد الأوروبي في مراقبة عمليات الاندماج عبر الحدود، مع التركيز على ما يمكن أن تستفيد منه الاقتصادات النامية والناشئة. تناول العرض دور مراقبة الاندماجات في الحفاظ على بنية سوق تنافسية، وأبرز الاتجاهات الحديثة في إنفاذ قوانين الاندماج داخل الاتحاد الأوروبي. كما ناقش التحديات التي تواجه السلطات التنظيمية في الدول الصغيرة، وأهمية التعاون الدولي، خاصة من خلال الاتفاقيات الثنائية وتبادل المعلومات باستخدام نماذج التنازل عن السرية. ختم سوتي بعرض لأهم قضايا الاندماج الأخيرة التي شهدتها أوروبا، مؤكداً أهمية تطوير أطر فعالة في الدول العربية لضمان المراجعة الفعالة للاندماجات العابرة للحدود.

ثم فتح المُيسّر المجال للنقاش، حيث قدّم بعض الحضور مداخلاتهم، مما أتاح تبادل الخبرات ووجهات النظر واختتمت الجلسة بحوار غني يعكس التحديات المشتركة والرؤى المستقبلية حول موضوع النقاش.

4. الجلسة الثانية: التضافر والتعاون دراسات السوق – دورها في تعزيز إنفاذ قوانين المنافسة في المنطقة العربية

افتتحت الجلسة الثانية من منتدى المنافسة العربي السادس والمنعقدة في بغداد بتاريخ 28 مايو 2025، بعنوان "*دراسات السوق – دورها في تعزيز إنفاذ قوانين المنافسة في المنطقة العربية*"، وأدارت النقاش **السيدة نتالي خالد، منسقة مشاريع المنافسة وحماية المستهلك والتخطيط الوطني والتنمية في الإسكوا**. وقد شدّدت في كلمتها الافتتاحية على الدور المحوري لدراسات السوق في دعم هيئات المنافسة، داعيةً إلى اعتماد أدوات ومنهجيات حديثة والاستفادة من أفضل الممارسات الدولية لتعزيز فعالية الإنفاذ وتحقيق بيئة اقتصادية أكثر عدالة وتنافسية في المنطقة..

وكانت السيدة تيريزا موريرا، مسؤولة فرع سياسات المنافسة وحماية المستهلك في الأونكتاد، أول المتحدثين حيث استعرضت أهمية دراسات السوق كأداة استراتيجية لتعزيز إنفاذ قوانين المنافسة، مشيرة إلى أن هذه الدراسات تمكّن السلطات من مراقبة ديناميكيات الأسواق واكتشاف مؤشرات التركز والممارسات المناهضة للمنافسة. أكدت موريرا أن دراسات السوق لا تقتصر على دعم الإنفاذ، بل تُسهم أيضاً في توجيه السياسات العامة وتعزيز جهود المناصرة مع أصحاب القرار والقطاع الخاص، لا سيما في سياقات ما بعد كوفيد-19. كما عرضت تجارب من دول نامية مثل كينيا والهند وجنوب إفريقيا، مبيّنة كيف يمكن للدراسات أن تقود إلى إصلاحات تنظيمية

وتدخلات مباشرة. وشددت في ختام مداخلتها على أهمية بناء القدرات المؤسسية وتوفير البيانات والتعاون الإقليمي لضمان فعالية وتأثير هذه الدراسات.

وفي مداخلته خلال الجلسة الثانية، قدّم **السيد سعيد خشيدة، مدير منطقة أفريقيا والشرق الأوسط في قسم المنافسة بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD)** ، عرضًا تناول فيه تنوع استخدامات الدراسات السوقية والدوافع الرئيسية للجوء إليها من قبل سلطات المنافسة. اوأشار إلى أن دراسات السوق تمكّن السلطات من فَهم أعمق لعمل الأسواق، وتُستخدم كأداة استباقية تمهّد للتدخلات التنظيمية أو التشريعية. كما سلّط الضوء على التحديات المرتبطة بإجراء هذه الدراسات، مثل الموارد المحدودة والحاجة إلى التوازن بين الشمولية ومعدلات الاستجابة. واستعرض الاتجاهات الإقليمية والدولية في هذا المجال، مشيرًا إلى أن وتيرة استخدام دراسات السوق تتزايد في الدول غير الأعضاء في الOECD، وأن القطاع الرقمي والتجزئة من أكثر القطاعات التي جرت فيها هذه الدراسات عام 2023. وأكد على أهمية وضوح الهدف القانوني والمنهجي من الدراسة، وتقديم توصيات قابلة للتطبيق تضمن مردودًا فعليًا للجهود المبذولة.

ثم قدّم **السيد محمد شيخ روحو، المقرّر العام لمجلس المنافسة التونسي**، عرضاً حول تجربة تونس في إجراء الدراسات القطاعية، مؤكداً على دورها في فهم بنية الأسواق وتعزيز إنفاذ قوانين المنافسة. أوضح أن هذه الدراسات تتيح تحليل الإطار القانوني والتنظيمي للقطاعات، وتحديد العقبات التي تعيق المنافسة، مشيراً إلى دراسات نُفّذت في قطاعات كالسياحة، البنوك، الطاقة، والتعليم الخاص. كما بيّن أن هذه الدراسات ساهمت في تقديم توصيات إصلاحية وأحياناً فتح تحقيقات، رغم التحديات المرتبطة بالحصول على البيانات وغياب آليات إلزامية لتنفيذ التوصيات. وشدد في ختام كلمته على أهمية التعاون العربي لتجاوز هذه العقبات خاصة في القطاعات العابرة للحدود.

وتناولت **السيدة كوندواني كاونغا، مديرة البحوث والسياسات في مفوضية المنافسة للكوميسا**، أهمية دراسات السوق كأداة استباقية لتعزيز إنفاذ قوانين المنافسة، مشيرة إلى أنها لا تُستخدم فقط للكشف عن الممارسات المناهضة للمنافسة، بل أيضاً لفهم هيكل السوق وتحديد الحواجز التنظيمية أو السلوكية التي تعيق الدخول والمنافسة. وقد عرضت تجربة الكوميسا في تنفيذ دراسات سوق في قطاعات مثل الاتصالات والطاقة، مع التركيز على التحديات المتعلقة بجمع البيانات وتحليلها. كما دعت إلى تعزيز التعاون بين سلطات المنافسة في المنطقة وتبادل الخبرات والمنهجيات لتطوير قدرات التحليل وبناء فهم مشترك لديناميات السوق.

واختتمت عروض الجلسة الثانية بمداخلة من **السيدة منّه محمود فهمي خبيرة منافسة/ اقتصادية بوزارة المالية المصرية**، التي قدمت عرضًا بعنوان "ما بعد إنفاذ المنافسة: دراسات السوق كمحفّزات للنمو الشامل والتنمية المستدامة". تناول العرض كيف يمكن لدراسات السوق، عند توسيع نطاقها، أن تساهم في دعم أهداف السياسات العامة، مثل تحقيق العدالة في الوصول إلى الخدمات الأساسية، ومواجهة التفاوتات الإقليمية، وتعزيز النمو الأخضر. واستعرضت فهمي إطارًا جديدًا لتصميم دراسات السوق يأخذ في الاعتبار الأثر الاجتماعي والبيئي، مستشهدة بدراسات حالة من مصر وعُمان حول التعليم ومواد البناء، بهدف تحسين التنافسية وتعزيز التنمية المستدامة.

عقب العروض التقديمية، فُتح المجال أمام الدول الأعضاء لتقديم مداخلاتهم وطرح أسئلتهم، مما أسهم في إثراء النقاش وتقديم رؤى إقليمية قيّمة تعزز مخرجات الجلسة.

5. الجلسة الثالثة: المعايير وأعباء الإثبات في قضايا قوانين المنافسة

في الجلسة الثالثة التي تناولت موضوع "*المعايير وأعباء الإثبات في قضايا قوانين المنافسة*"، أدار **السيد سعيد خشيدة، مدير منطقة أفريقيا والشرق الأوسط في قسم المنافسة بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD)** ، الجلسة وافتتحها بمداخلة تمهيدية مرفقة ببعض الشرائح التوضيحية. عرض خشيدة الإطار المفاهيمي لمعايير وأعباء الإثبات، مسلطًا الضوء على المبادئ الأساسية للأدلة، بما في

ذلك التمييز بين الأدلة المباشرة وغير المباشرة، ودور الافتراضات القانونية، وتعقيدات التحليلات الاقتصادية، ومخاطر الخطأ، وأهمية المراجعة القضائية. كما أشار إلى التحديات التي تواجهها السلطات التنافسية في إثبات الممارسات المناهضة للمنافسة، وناقش الاتجاهات الراهنة في النقاشات السياسية حول تعديل هذه المعايير لتحقيق التوازن بين فعالية الإنفاذ واليقين القانوني.

افتتحت **السيدة دينا واكد، أستاذة القانون في كلية ساينس بو،** مداخلات الخبراء بالتطرق إلى التحديات المتزايدة التي تفرضها الأسواق الرقمية، والحاجة إلى إعادة التفكير في معايير الإثبات. وأشارت إلى أن التحول نحو المنصات الرقمية يخلق تعقيدات كبيرة، لا سيما في ما يتعلق بالتواطؤ القائم على الخوارزميات والأسواق التي تقدم خدمات مجانية، حيث لم تعد أدوات التحليل التقليدية القائمة على الأسعار كافية. وأكدت دينا على ضرورة قيام سلطات المنافسة بتطوير أدوات تحليلية جديدة للتعامل مع بيانات غير سعرية، مثل جودة الخدمة، واختيارات المستهلكين، أو استغلال البيانات. كما شددت على أهمية تحديد الأهداف المرجوة أولًا — سواء دعم الشركات الناشئة، أو منع الهيمنة الاحتكارية، أو ضمان الوصول العادل — ومن ثم تكييف القوانين بما يتوافق مع تلك الأهداف. كما دعت إلى تعزيز برامج التساهل في العقوبات، لما لها من دور محوري في كشف حالات التواطؤ الرقمي التي يصعب اكتشافها. واختتمت مداخلتها بالدعوة إلى إعادة تقييم شاملة لأهداف وأدوات قانون المنافسة في ضوء التحولات الاقتصادية الراهنة، مؤكدة على أهمية قيام السلطات بتحديد نتائج السوق المرغوبة بوضوح وبشكل استباقي.

ثم شاركت **السيدة هند حسنين، مديرة بادارة الخدمات القانونية والاذعان، مفوضية المنافسة، الكوميسا،** تجربة هذا الكيان الإقليمي الذي يشمل 21 دولة في شرق وجنوب إفريقيا، من بينها ست دول عربية. وقد أوضحت كيف تقوم الكوميسا بتقييم عمليات الاندماج والتركز من خلال جمع البيانات من الأطراف المعنية لفهم هيكل السوق، واللاعبين الرئيسيين، وتأثير ذلك على المستهلكين. وبيّنت أن عبء الإثبات في البداية يقع على عاتق المفوضية استنادًا إلى البيانات المقدمة، إلا أنه قد ينتقل إلى الأطراف المعنية إذا ادعت تحقيق كفاءات أو فوائد سوقية من الاندماج، وفي هذه الحالات يجب عليها تقديم أدلة واضحة وقابلة للتحقق. وشددت هند على أن معايير الإثبات وإطاره القانوني يجب أن تكون منصوصاً عليها بوضوح في النظام القانوني، وأشارت إلى أن الكوميسا تقوم حالياً بمراجعة قوانينها لمواكبة تطورات الأسواق الرقمية وإضفاء المزيد من المرونة. كما أكدت على أهمية وجود أدوات إرشادية لضمان وضوح الإجراءات وتحقيق اليقين القانوني لكل من الهيئة والأطراف المعنية.

ثم استهل **السيد حسان القيزاني، رئيس مجلس المنافسة في تونس،** كلمته بتأمل معمق في مسألة عبء الإثبات في قانون المنافسة، مستعرضًا تجربة تونس في هذا المجال. وسلط الضوء على الصعوبة الكبيرة في إثبات السلوكيات المناهضة للمنافسة في غياب الأدلة المباشرة، لا سيما في الحالات التي لا توجد فيها اتفاقات رسمية، ولكن الآثار الاقتصادية توحي بوجود تواطؤ أو إساءة استخدام. وتناول الدور الذي تلعبه التحليلات الاقتصادية في دعم التحقيقات، محذرًا في الوقت ذاته من أن نتائج هذه التحليلات كثيرًا ما تكون غير حاسمة، مما يصعّب عملية الإنفاذ. ودعا حسن إلى ضرورة وجود نصوص تشريعية واضحة تدعم الاجتهاد القضائي وتُجنب الوقوع في مخالفات إجرائية، مشيرًا إلى أن القضاة، رغم سعيهم لكشف الحقيقة، قد يواجهون صعوبات ناجمة عن غموض القانون أو طول مدة التقييمات الاقتصادية. كما استشهد بقصة قميص النبي يوسف عليه السلام كمثال على كيف يمكن أن تكون الأدلة مضللة. واختتم مداخلته بالتأكيد على الحاجة إلى بنى قانونية وأدوات أوضح وأكثر فاعلية لدعم إنفاذ قوانين المنافسة في ظل المشهد الاقتصادي المتغير بسرعة.

ثم شرحت **السيدة آلاء الصبحي، أخصائية قانونية في الهيئة العامة للمنافسة في المملكة العربية السعودية**، كيف تعتمد الهيئة على الأدلة الاقتصادية وغير المباشرة في تقييم انتهاكات قانون المنافسة، لا سيما في القضايا التي تُعامل جنائيًا مثل حالات التكتلات الكارتلية. وتطرقت إلى التمييز بين الأدلة المباشرة والأدلة الظرفية، موضحة أن النظام القانوني في المملكة، الذي يعتمد على معيار عالٍ للإثبات، يشترط إزالة الشك تمامًا عن المتهم. واستعرضت آلاء كيف يتم استخدام النماذج الاقتصادية وتحليل السلوك الاستهلاكي لاستنتاج وجود تواطؤ أو إساءة استغلال، لكنها أشارت في الوقت ذاته إلى التحديات التي تواجه تطبيق هذا النوع من الأدلة في ظل المعايير الصارمة للإثبات. وأكدت على الجهود المستمرة داخل الهيئة لإعداد أدلة إرشادية مفصلة وأدوات لبناء القدرات، بهدف مساعدة اللجان والمختصين غير الاقتصاديين في تفسير الأدلة الفنية. وفي ختام مداخلتها، شددت على الحاجة إلى تطوير مناهج أفضل لمعالجة البيانات الاقتصادية المعقدة بما يتماشى مع متطلبات القضاء.

ثم قدّم **السيد أمين منصور، معالج قضايا في المديرية العامة للمنافسة بالمفوضية الأوروبية**، قدّم السيد أمين منصور، معالج القضايا في المفوضية الأوروبية(DG COMP) ، عرضًا شاملًا لنهج الاتحاد الأوروبي في ما يتعلق بعبء ومعيار الإثبات، مع التركيز على الفروقات بين رقابة عمليات الاندماج وإنفاذ قوانين مكافحة الاحتكار. وأوضح أنه في قضايا الاندماج، تتحمل المفوضية عبء إثبات وجود عائق كبير أمام المنافسة، مستخدمة معيار "ترجيح الاحتمالات"، وهو ما تم تأكيده في أحكام قضائية بارزة مثل قضيتي CK Telecom و ThyssenKruppأ. أما في قضايا مكافحة الاحتكار، مثل التكتلات أو إساءة استخدام المركز المهيمن، فيُتطلب معيار أعلى للإثبات يُعرف بـ"القناعة التامة". وبيّن أن عملية تقديم الأدلة في الاتحاد الأوروبي تفاعلية، وتشمل مختلف أنواع الأدلة مثل النماذج الاقتصادية، والمستندات الداخلية، وآراء المستهلكين، جميعها تُعتبر أدلة مقبولة. لكنه حذر من "تضخم الأدلة"، أي الإفراط في استخدام الأدلة بشكل قد يُعيق عملية الإنفاذ. واختتم مداخلته بالإشارة إلى الإصلاحات الجارية في الاتحاد الأوروبي، والتي تهدف إلى إدخال افتراضات هيكلية ومناطق حماية قانونية (safe harbors) لتحقيق توازن أفضل في عبء الإثبات دون إضعاف فعالية الإنفاذ.

عقب مداخلات الخبراء، طرح ممثلو الدول الأعضاء والمشاركون عددًا من القضايا المحورية خلال النقاش المفتوح. فقد أشار ممثل دولة الإمارات العربية المتحدة إلى القيود التي تفرضها العتبات القانونية الصارمة لتحديد الهيمنة السوقية، مثل نسب الحصة السوقية الثابتة، معتبرًا أن مثل هذه المعايير قد تعرقل جهود الإنفاذ، لا سيما عندما تكون هناك شركات تملك تأثيرًا كبيرًا رغم انخفاض حصتها السوقية، وهو أمر شائع في الأسواق الرقمية. ولفت ممثل جمهورية العراق إلى صعوبة إثبات سلوك التكتلات بسبب اعتماد النظام القضائي على الأدلة المباشرة، مشيرًا إلى أن المؤشرات الظرفية مثل تقارب الأسعار غالبًا ما تُعتبر غير كافية. كما تكرر الطلب على تعزيز الأدوات القانونية، بما يشمل الأدلة الاقتصادية والجنائية الرقمية، لدعم التحقيقات وتفادي إلغاء القرارات عند الاستئناف. اختتم المُيسّر الجلسة بالتأكيد على أنه لا توجد حلول سهلة أمام سلطات المنافسة لتحقيق معيار الإثبات، ولكن يتطلب الأمر القيام بعمل دؤوب يشمل جمع الأدلة ذات الصلة بدقة، ومعالجة أوجه التناقض المحتملة، وتقديم مبررات قوية لأي استنتاجات يتم التوصل إليها، ومواكبة تطورات السوق بشكل مستمر.

6. الجلسة الرابعة: تعزيز إنفاذ قوانين المنافسة ضد إساءة استغلال الوضع المهيمن – تطوير الأُطُر القانونية وأدوات التحقيق

انطلقت الجلسة الرابعة بعنوان *"تعزيز إنفاذ قوانين المنافسة ضد إساءة استغلال الوضع المهيمن – تطوير الأُطُر القانونية وأدوات التحقيق"*، بإدارة السيدة **أكاري ياماموتو-بونينفانت، المسؤولة القانونية في فرع سياسات المنافسة وحماية المستهلك في الأونكتاد** مع التأكيد على تركيزها على التحقيق وتطبيق القانون ضد ممارسات إساءة استخدام الوضع المهيمن، وخصوصًا من قبل المنصات الرقمية. وسلّطت الضوء على الأدوات والمنهجيات التي تستخدمها سلطات المنافسة، وعلى أهمية أساليب التحقيق، وتقييم القوة السوقية، وتحليل الآثار المناهضة للمنافسة.كما أشارت إلى التحول العالمي نحو أطر قانونية أكثر مرونة لمواجهة التحديات الرقمية، وقدمت مفهوم "استغلال المركز التفاوضي المتفوق"، المعتمد في بعض الولايات القضائية مثل اليابان، والذي يُستخدم لمعالجة الممارسة التجارية غير العادلة دون الحاجة إلى إثبات الهيمنة السوقية.

قدّم **السيد حسن أبو عبد المجيد، نائب رئيس مجلس المنافسة المغربي،** العرض الأول في الجلسة، حيث استعرض التجربة المغربية في معالجة قضايا استغلال الوضع المهيمن، مع التركيز على التطورات القانونية والإجرائية التي مر بها الإطار الوطني للمنافسة. أشار إلى أن مجلس المنافسة في المغرب يولي أهمية كبيرة لتحسين أدوات التحقيق وتعزيز القدرة على الكشف والتدخل في مثل هذه القضايا، موضحاً التحديات التي تواجه السلطات، خصوصاً في القطاعات التي تشهد تركّزاً عالياً. كما استعرض بعض القضايا الحديثة التي تعامل معها المجلس، موضحاً كيف تمّ استخدام التحليل الاقتصادي والقانوني لتقييم السيطرة على السوق.

ثم قدّمت **بسنت يوسف، رئيسة فريق التواطؤ في المناقصات بجهاز حماية المنافسة المصري،** عرضًا مفصّلاً حول الممارسات التي تُعدّ استغلالًا للوضع المهيمن في القانون المصري، وأدوات الإنفاذ المتاحة لمواجهتها. واستعرضت أشكال الإساءة المنصوص عليها في المادة 8 من قانون حماية المنافسة المصري، مثل فرض شروط مجحفة، وربط المنتجات، والتمييز في التعامل، وفرض أسعار بيع جبرية. كما شرحت معايير تقييم السيطرة السوقية كما وردت في القانون، مشيرة إلى وجوب توافر شروط متكاملة لتأكيد الوضع المهيمن. وتناول العرض أبرز أدوات الإنفاذ التي يستخدمها الجهاز، بما في ذلك التدابير الوقتية، وإحالة القضايا إلى النيابة العامة، أو اتخاذ مسار إداري يتضمّن تسوية. وقدّمت يوسف نماذج واقعية حديثة لإنفاذ القانون، مبينة كيف ساعدت تلك الإجراءات في الحد من السلوكيات المناهضة للمنافسة وتعزيز الردع.

ثمّ قدّمت **سييونغ كيم، باحثة قانونية من لجنة التجارة العادلة في كوريا،** الإطار القانوني الكوري لمعالجة إساءة استخدام الوضع المهيمن بموجب قانون تنظيم الاحتكار والتجارة العادلة .(MRFTA) وشرحت أن الهيمنة تُفترض عندما تستحوذ شركة واحدة على أكثر من 50٪ من السوق، أو عندما تسيطر أكبر ثلاث شركات مجتمعة على أكثر من 75٪، مع الأخذ في الاعتبار عوامل إضافية مثل حواجز الدخول إلى السوق. واستعرضت السيدة أوه آلية الإنفاذ وسلّطت الضوء على قضيتين رقميتين بارزتين: الأولى تتعلق بغرامة قدرها 19.5 مليون دولار ضد منصة مقارنة أسعار لتلاعبها بالخوارزميات لصالح إدراج منتجاتها؛ والثانية فرضت فيها غرامة قدرها 000,750 دولار بسبب ممارسات حصرية في منصة إلكترونية للعقارات قامت بإقصاء المنافسين. كما أشارت إلى استخدام كوريا لمفهوم "استغلال المركز التفاوضي المتفوق" كأداة قانونية لمعالجة السلوكيات غير العادلة، حتى في الحالات التي لا تُثبت فيها الهيمنة السوقية بشكل مباشر.

عقب عروض الخبراء، طرح المشاركون عددًا من النقاط الأساسية. حيث أشارت الأردن إلى الإصلاحات القانونية الأخيرة والتشريعات المقترحة الهادفة إلى إنشاء هيئة منافسة أكثر استقلالية، بالإضافة إلى إدخال برنامج للتساهل في العقوبات. من جانبها، طلبت فلسطين من مصر توضيحًا بشأن عتبة الهيمنة البالغة 25% واللجنة المقترحة لتحديد الغرامات، وقد أوضحت مصر أن تعريف السوق يعتمد على خصوصية كل حالة، وأن اللجنة لا تزال قيد الدراسة. وأشار أحد الخبراء إلى وجود نماذج إنفاذ مماثلة في دول مثل المملكة العربية السعودية، تسهم في تسريع اتخاذ القرارات مع الحفاظ على إمكانية المراجعة القضائية. وشددت المغرب على أهمية استخدام قوانين مرنة خاصة بالقطاعات الديناميكية مثل الذكاء الاصطناعي، بينما أكدت مصر وكوريا ودول أخرى على الحاجة إلى أدوات قابلة للتكيّف،

ونظريات واضحة للضرر، واستمرار التعاون الإقليمي. واختتمت المُيسّرة الجلسة بتوجيه الشكر للمشاركين، والتأكيد على أهمية اتباع أساليب مبتكرة ومرنة في إنفاذ قوانين المنافس

ختام المنتدى

1. الجلسة الختامية

في 29 أيار/مايو 2025، اختتمت أعمال الدورة السادسة لمنتدى المنافسة العربي في بغداد بجلسة ختامية أدارتها **السيدة ناتالي خالد، منسقة مشروع المنافسة وحماية المستهلك في الإسكوا**. استهلت الجلسة بتوجيه الشكر لجميع المتحدثين والمشاركين والسلطات الوطنية، وبشكل خاص للجهات العراقية المستضيفة، تقديرًا لمساهماتهم النشطة والتزامهم طوال أيام المنتدى. وأوضحت أن هدف الجلسة الختامية هو استعراض أبرز نتائج المنتدى الجماعية، وتقديم أهم المخرجات التي تم التوصل إليها من خلال الاستبيان الشامل الذي وُزّع على هيئات المنافسة العربية تحضيرًا لهذا الحدث.

وقد وفّرت نتائج الاستبيان أساسًا تحليليًا يعتمد على البيانات لبناء خارطة طريق مستقبلية، تتماشى مع أولويات المنطقة وتستفيد من الدعم الدولي المتاح. وهدفت هذه العملية إلى تحديد مجالات التوافق، والكشف عن الفجوات الهيكلية، ووضع خطوات عملية لتعزيز تنفيذ سياسات المنافسة في المنطقة العربية بشكل منسق وتشاركي.

أولويات السياسات العامة التي تم تحديدها

أبرز المشاركون عدة أولويات رئيسية لتطوير سياسة المنافسة في المنطقة العربية. جاءت معالجة التحديات المرتبطة بالأسواق الرقمية على رأس الأولويات، مع دعوات قوية لتعزيز التعاون الإقليمي في مواجهة قضايا المنصات الرقمية. كما تم التأكيد على ضرورة تقوية الأطر المؤسسية من خلال تحديث قوانين المنافسة لتواكب الديناميكيات الحديثة للأسواق، وضمان الاستقلال القانوني والتشغيلي للجهات المعنية بالمنافسة. وشدد المشاركون على أهمية بناء القدرات وتقديم المساعدة الفنية، خصوصًا في مجالات التنفيذ والأدوات المرتبطة بالاقتصاد الرقمي. كما برزت أهمية تحسين أدوات جمع البيانات، وتطوير دراسات السوق، وتعزيز المنافسة في المشتريات العامة، إلى جانب تطوير أنظمة للرصد الفوري. وأكد المشاركون كذلك على ضرورة دمج سياسة المنافسة ضمن الأطر الاقتصادية والتجارية الأوسع لتعزيز النمو الشامل والابتكار.

الاحتياجات الفنية وبناء القدرات

أجمع المشاركون على أن دمج أدوات الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة ضمن سياسات المنافسة يمثل أولوية تقنية ملحة، في ظل الاهتمام المتزايد بتحديث منهجيات التحليل الرقمي للأسواق. يلي ذلك تقييم تأثير عمليات الاندماج والاستحواذ، وتطوير أدوات رقمية متقدمة للرصد والمتابعة. أما على صعيد بناء القدرات، فقد جاءت التدريبات التقنية على أدوات إنفاذ قوانين المنافسة في المقدمة، تليها تدريبات متخصصة للقضاة وأعضاء النيابات، ثم برامج التوعية الموجهة إلى صناع السياسات وأصحاب المصلحة. وتؤكد هذه النتائج

على وجود تقاطع واضح بين الاحتياجات الفنية وأولويات التدريب، ما يبرز أهمية تطوير المهارات والأدوات معًا لتعزيز فاعلية سياسات المنافسة مستقبلاً.

الأدوات والمنصات الأكثر استخدامًا وتقديرًا

حظيت الأدوات التي طورتها الإسكوا باعتراف واسع، وكانت من بين الأكثر استخدامًا وتقديرًا أدوات رصد السوق للكشف عن السلوكيات المناهضة للمنافسة، وأداة الإطار التشريعي لبيئة الأعمال في الدول العربية، وأدوات تقييم السوق، وبوابة التشريعات العربية.

القطاعات ذات الأولوية في التقييمات التنافسية

حدّد المشاركون قطاعات رئيسية ينبغي أن تحظى بأولوية في التحليل خلال المرحلة المقبلة، نظرًا لارتفاع حواجز الدخول إليها، وتركزها الهيكلي، وأهميتها الاستراتيجية للاقتصاد. وشملت هذه القطاعات: الاتصالات، والنقل والخدمات اللوجستية، والصناعات الدوائية، وقطاع البناء ومواد البناء، والخدمات المالية.

أهم التوصيات والإجراءات المتفق عليها

استنادًا إلى نتائج الاستبيان ويومي النقاشات المعمّقة، اعتمد المشاركون مجموعة من التوصيات لتوجيه التعاون الإقليمي والإصلاحات الوطنية في المرحلة المقبلة. وقد طُرحت مجموعة من المقترحات لتعزيز أطر المنافسة في المنطقة العربية، برزت منها ثلاث أولويات رئيسية. أولًا، أوصى المشاركون بتحديث الأطر القانونية والتنظيمية للاقتصاد الرقمي، بما يشمل معالجة الممارسات الضارة المرتبطة بالمنصات الرقمية مثل التفضيل الذاتي والتلاعب بالخوارزميات، وإدخال آليات رقابية على المنصات الرقمية المهيمنة، والاستفادة من الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات الضخمة في عمليات الإنفاذ. ثانيًا، تم اقتراح تعزيز القدرات المؤسسية من خلال تعديلات هيكلية تهدف إلى دعم استقلالية هيئات المنافسة، وتحسين مستويات التوظيف والخبرة الفنية، وتبسيط الإجراءات القضائية والإدارية، وتنظيم ورش عمل عملية في هذا المجال. ثالثًا، شجّع المشاركون على تعميق التعاون الإقليمي وتبادل المعرفة من خلال تحقيقات منسقة، ودراسات قطاعية مشتركة، وتوسيع المنشورات المتخصصة بالمنافسة، والتنسيق الوظيفي بين الشبكات الإقليمية القائمة بهدف الحد من الازدواجية مع الحفاظ على التنوع المؤسسي.

2. الملاحظات الختامية والرؤية المستقبلية

اختُتمت الجلسة الختامية بكلمات أخيرة من المشاركين، سلّطت الضوء على التحديات المستمرة التي تعيق فعالية إنفاذ قوانين المنافسة في المنطقة العربية، ومن بينها التدخلات السياسية، وضعف القدرات المؤسسية، وقصور الخبرات القضائية، ومحدودية الوصول إلى البيانات الحيوية. ودعا المشاركون إلى إصلاحات قانونية شاملة، وإنشاء هيئات منافسة

مستقلة وممولة بشكل كافٍ، وتعزيز التعاون الإقليمي، خاصةً من خلال تبادل الأدوات، وتنسيق القضايا العابرة للحدود، وإشراك الشباب في البحث وصنع السياسات. كما أُثيرت بعض المخاوف بشأن كيفية دمج المنتدى العربي للمنافسة مع الشبكة العربية للمنافسة، مع التأكيد على ضرورة توضيح مهام كل شبكة بشكل دقيق قبل المضي في أي خطوات تكاملية.

واختتمت الجلسة بالإعلان عن استضافة دولة الإمارات العربية المتحدة للدورة السابعة من منتدى المنافسة العربي، تلاها تقديم الشكر إلى الجهات المنظمة والمضيفة للدورة السادسة، والتقاط صورة جماعية تذكارية للمناسبة.

الملحق

جدول الاعمال

اليوم الأول	الأربعاء، 28 أيار/مايو 2025
9.00-8.30	التسجيل والنشيد الوطني
9.45-9.00 (بث مباشر) الكلمات الافتتاحية	**الجلسة الافتتاحية:** • **أحمد يونس قاسم**، رئيس مجلس شؤون المنافسة ومنع الاحتكار، جمهورية العراق

اليوم الأول	الأربعاء، 28 أيار/مايو 2025
	• **علي المرزوقي**، ممثل دولة رئيس مجلس الوزراء في جمهورية العراق • **رولا دشتي**، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للإسكوا • **ريبيكا غرينسبان**، الأمينة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) • **بونوا كوريه**، رئيس لجنة المنافسة، منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية
10.45-9.45	**الشباب العربي والمنافسة** (الجامعات العراقية) • دُعيت الجامعات العراقية إلى المشاركة بغية إعداد دراسات حالة حول موضوعات إنفاذ قوانين المنافسة، ومنها عمليات الدمج والاستحواذ، ودراسات السوق، والتحقيقات القطاعية، وقضايا إساءة استغلال المركز المهيمن. • تتضمّن هذه الجلسة الاحتفالية الخاصة حفل توزيع الجوائز على الفائزين في تحدي المنافسة.
11.00-10.45	**استراحة قهوة والتقاط صورة للمشاركين**
13.00-11.00 الجلسة الأولى	**الجلسة الأولى: الدمج والاستحواذ: التحديات والفرص في إنفاذ قوانين المنافسة** • تستكشف هذه الجلسة دور هيئات المنافسة في تنظيم ومراقبة عمليات الدمج والاستحواذ، لا سيّما منها تلك العابرة للحدود، وتأثيرها على هيكلة الأسواق الإقليمية. • تسلّط المناقشات الضوء على التحديات الرئيسية التي تواجه الهيئات التنظيمية. • تبحث الجلسة في الفرص المتاحة من أجل تعزيز التعاون الإقليمي لجهة إنفاذ قوانين المنافسة من أجل الحدّ من تركُّز السوق، وتعزيز الشفافية، وضمان بيئة تنافسية عادلة ومستدامة. • تستعرض هذه الجلسة الممارسات الدولية الفضلى والتجارب الإقليمية الناجحة في التعامل مع قضايا الدمج والاستحواذ، مع التركيز على إعداد

اليوم الأول	الأربعاء، 28 أيار/مايو 2025
	أطُر تنظيمية أكثر تكاملاً ومرونة بهدف مواكبة تحديات الأسواق الحديثة. **منسق الجلسة:** مجلس شؤون المنافسة ومنع الاحتكار العراقي **ميسرة النقاش:** إكرام عبد العزيز، استشارية في مجلس شؤون المنافسة ومنع الاحتكار العراقي **المتحدِّثون:** (قائمة مبدئية) • ناتالي خالد، منسقة مشاريع المنافسة، وحماية المستهلك والتخطيط الوطني والتنمية، مسؤولة الشؤون الإقتصادية، الإسكوا • أكاري ياماموتو-بونينفانت، مسؤولة قانونية، فرع سياسات المنافسة وحماية المستهلك، الأونكتاد • أنطونيو كابوبيانكو، نائب رئيس قسم المنافسة، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (online) • بونيفاس ماكونغو، مدير المنافسة، مفوضية المنافسة، الكوميسا (online) • فرانسوا سوتي، الرئيس التنفيذي لشركة LRACG للاستشارات (online) **التطوّرات في الدول الأعضاء** **نقاش مفتوح**
13.30-12.30	**استراحة غداء**
15.30-13.30 الجلسة الثانية	**الجلسة الثانية: دراسات السوق – دورها في تعزيز إنفاذ قوانين المنافسة في المنطقة العربية** • تركّز هذه الجلسة على دور دراسات السوق في تعزيز إنفاذ قوانين المنافسة في البلدان العربية، لا سيّما كيفية استخدامها في تحليل ديناميات السوق والكشف عن الممارسات المناهضة للمنافسة.

اليوم الأول	الأربعاء، 28 أيار/مايو 2025
	• تغطي الجلسة الأدوات والمنهجيات الحديثة التي تساعد هيئات المنافسة في تقييم هيكلة الأسواق، واكتشاف مؤشرات التركُّز الإقتصادي، وتعزيز جهود الإنفاذ. • تستعرض الجلسة الممارسات الفضلى في بلدان أخرى بغية تحسين دراسات السوق، مع التركيز على كيفية تحسين دقة التحليل وتعزيز التدخلات التنظيمية من خلال الابتكار والتكنولوجيا، بما يضمن بيئة إقتصادية أكثر تنافسية وعدالة. **منسق الجلسة:** الإسكوا • **ميسرة النقاش:** نتالي خالد، منسقة مشاريع المنافسة، وحماية المستهلك والتخطيط الوطني والتنمية، مسؤولة الشؤون الإقتصادية، الإسكوا **المتحدِّثون:** • تيريزا موريرا، مسؤولة فرع سياسات المنافسة وحماية المستهلك، شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية، الأونكتاد سسس(online) • سعيد خشيدة، مدير منطقة أفريقيا والشرق الأوسط، قسم المنافسة، منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية • محمد شيخ روحو، مقرر عام، مجلس المنافسة التونسي • كوندواني كاونغا، مديرة البحوث والسياسات، مفوضية المنافسة، الكوميسا • منّه محمود فهمي، خبيرة منافسة/ اقتصادية بوزارة المالية المصرية **التطوّرات في الدول الأعضاء** **نقاش مفتوح**
اليوم الثاني	**الخميس، 29 أيار/مايو 2025**
9.00-8.30	**التسجيل**
11.00-9.00 الجلسة الثالثة	**الجلسة الثالثة: المعايير وأعباء الإثبات في قضايا قوانين المنافسة**

اليوم الثاني	الخميس، 29 أيار/مايو 2025
	• تناقش هذه الجلسة أهمية القواعد المتعلقة بمعايير الإثبات وأعبائه، وكذلك العلاقة بينهما. • تتناول الموضوعات التحديات التي تواجهها هيئات المنافسة للوفاء بمعايير الإثبات في ولاياتها القضائية، وإذا كانت معايير الإثبات والمطالب المتعلقة بالأدلة قد ازدادت على الهيئات لإثبات الممارسات المناهضة للمنافسة أو حظر عمليات الدمج. • تتناول الجلسة النقاش الحالي حول مدى ضرورة تعديل معايير الإثبات أو ضبط أعباء الإثبات للتغلب على التحديات التي تواجهها الهيئات، وكيفية تحقيق التوازن الصحيح بين الإنفاذ واليقين القانوني والمراجعة القضائية الفعَّالة. **منسق الجلسة:** منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية **ميسر النقاش:** سعيد خشيدة، مدير منطقة أفريقيا والشرق الأوسط، قسم المنافسة، منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية **المتحدِّثون:** • حسان القيزاني، رئيس مجلس المنافسة التونسي • هند حسنين، مديرة بادارة الخدمات القانونية والاذعان، مفوضية المنافسة، الكوميسا • آلاء الصبحي، أخصائية قانونية، الهيئة العامة للمنافسة، المملكة العربية السعودية • أمين منصور، معالج قضايا، المديرية العامة للمنافسة، المفوضية الأوروبية • دينا واكد، أستاذة، كلية الحقوق في جامعة Po Sciences **نقاش مفتوح**
11.30-11.00	**استراحة قهوة**
13.30-11.30 الجلسة الرابعة	**الجلسة الرابعة: تعزيز إنفاذ قوانين المنافسة ضد إساءة استغلال الوضع المهيمن – تطوير الأُطُر القانونية وأدوات التحقيق**

اليوم الثاني	الخميس، 29 أيار/مايو 2025
	• تركّز هذه الجلسة على تعزيز فعالية التحقيقات في حالات إساءة استغلال الوضع المهيمن من خلال تطوير إطار قانوني متكامل واعتماد آليات حديثة تُمكِّن من تحديد السيطرة على السوق وإساءة استخدامها بشكل أكثر دقة. • تسلِّط المناقشات الضوء على التقنيات المتقدمة والمنهجيات الإقتصادية والقانونية المستخدَمة في تقييم القوة في السوق والآثار المناهضة للمنافسة، وبالتالي تحسين سرعة ودقة التحقيقات وضمان التدخل الفوري. • تستعرض الجلسة الممارسات العالمية الفضلى لتعزيز إجراءات إنفاذ قوانين المنافسة ضد إساءة استغلال الوضع المهيمن. **منسق الجلسة:** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) **ميسرة النقاش:** أكاري ياماموتو-بونينفانت، مسؤولة قانونية، فرع سياسات المنافسة وحماية المستهلك، الأونكتاد **المتحدِّثون:** • حسن أبو عبد المجيد، نائب رئيس مجلس المنافسة المغربي • بسنت يوسف، رئيس فريق التواطؤ في المناقصات، جهاز حماية المنافسة المصري • فرانسيس كاريوكي، مستشار أول في سياسة المنافسة والتجارة، شركة المحاماة بومانز (Bowmans) • سيونغ أوه، نائبة مدير شعبة تحقيقات مكافحة الاحتكار، لجنة التجارة العادلة في كوريا **التطوّرات في الدول الأعضاء** **نقاش مفتوح**
14.30-13.30	استراحة غداء
15.00-14.30 الجلسة الختامية	**الجلسة الختامية: المضي قُدُماً في تعزيز المنافسة في المنطقة العربية**

اليوم الثاني	الخميس، 29 أيار/مايو 2025
	منسق الجلسة: الإسكوا والشركاء • في هذه الجلسة، يقدّم المشاركون الدروس المكتسبة. ويناقش الحاضرون المجالات الأساسية للتدخلات اللازمة من أجل تعزيز المنافسة في المنطقة العربية. • تهدف الجلسة إلى التوصل إلى توصيات ملموسة لتعزيز إنفاذ سياسات المنافسة في الدول الأعضاء.